

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

- السيد الجنرال دوبريكاد، مدير مدرسة استكمال تكوين أطر وزارة الداخلية
 - السادة الضباط السامون والضباط
 - السادة المديرون
 - السادة الأساتذة والمحاضرون
- حضرات السيدات و السادة

مباشرة بعد الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى شعبه الوفي بتاريخ 18 مايو 2005، عرفت جميع ربوع المملكة تعبئة شاملة لكافة القوى الحية على جميع الأصعدة، سواء منها الوطني، الجهوي، والمحلي.

ويندرج هذا اللقاء، في نفس الإطار بهدف مواكبة وتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي حدد جلالته الملك محمد السادس نصره الله توجهاتها وأهدافها

ومنهجيتها ومراحل تنفيذها، حيث قال جلالته " تدرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية والفعالية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والعمل والاجتهاد وكذا تمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته" انتهى كلام جلالته الملك.

إن المقاربة الملكية الشمولية للشأن الاجتماعي الوطني تترجم الاهتمام المولوي بالفئات الأكثر احتياجا، وتؤكد انشغال جلالته الدائم بأوضاعها منذ توليه عرش أسلافه المنعمين، وذلك من خلال حرصه على التخفيف من حدة المعضلة الاجتماعية والوقوف عن قرب في مختلف ربوع المملكة على أحوال الفئات التي تعاني الإقصاء والتهميش.

فلسفة هذه المبادرة تركز على خمس قيم ومبادئ أساسية، وهي:

◆ الكرامة؛

◆ الثقة؛

◆ المشاركة؛

◆ التدبير المحكم؛

◆ الاستمرارية.

وسيتم تدقيق مفهوم هذه القيم والمبادئ أثناء تقديم مخطط عمل المبادرة.

وتكمن روح المبادرة في حصر مناهج وتدابير قصد إيجاد حلول ملائمة للمشاكل المحلية اعتمادا على مبدأ التعبئة الشاملة للموارد المتوفرة محليا ولدى جميع المتدخلين.

حضرات السيدات و السادة

منذ الإعلان عن هذه المبادرة الرائدة تمت تعبئة كافة القطاعات الحكومية وجماعات محلية وهيئات المجتمع المدني وقطاع خاص من أجل الدعم والمشاركة لإنجاح هذا المسلسل.

فعلى المستوى الوطني، تم إبرام اتفاقية لتمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الشطر 2006-2010، أعقبه لقاء حكومي لتعبئة الوزارات ومصالح الدولة. كما تم عقد لقاء دراسيا موسعا للسادة الولاة والعمال بالإضافة إلى عقد لقاء دراسي للسادة الكتاب العاملين للوزارات وعلى وجه الخصوص لتحديد الإطار الاستراتيجي لمخطط عمل المبادرة.

وعلى الصعيد الترابي، تم إحداث لجن إقليمية للتنمية البشرية من طرف الولاة والعمال بمجموع أقاليم وعمالات المملكة تضطلع بمهمة حث القوى المحلية الحية على الانخراط الفعلي في المبادرة، علما أن كافة المشاريع التي سيتم برمجتها في إطار هذه المبادرة ستكون من اختيار محلي.

ويشكل هذا الاختيار ترسيخ لمبدأ المشاركة الواسعة لتحديد الأهداف وهو مسلسل يتطلب إشراك جميع الفاعلين المحليين.

وهكذا، وبعد مضي ثلاثة أشهر على الخطاب الملكي السامي، أصبح الإطار الاستراتيجي لمخطط عمل المبادرة جاهزا ليكون ثمرة تعبئة شاملة لمجموع تراب المملكة.

حضرات السيدات و السادة

ويشكل قرار إحداث أقسام العمل الاجتماعي لبنة أساسية لتفعيل هذه المبادرة التي ستعتمد في مختلف مراحل إنجازها على جودة العمل الذي ستقومون به بمعية مساعدكم والذي نعتبره رافعة أساسية للسياسة الاجتماعية المتوخاة. وإن اختياركم من طرف السادة الولاة والعمال لدليل

على المؤهلات والكفاءات التي تتوفرون عليها والتي تشكل ضماناً لنجاحكم في المهام المنوطة بكم.

وعلى هذا الأساس، ومن أجل ضمان نجاح هذه المبادرة السامية، أنيطت بكم مهمة تنسيق مختلف مراحل إنجاز المبادرة، ولهذا الغرض تقرر عقد دورة تكوينية لصالحكم حتى تتمكنوا من توجيه خبراتكم في مجال التنمية البشرية والعمل الاجتماعي، لتتقلونها بدوركم إلى العاملين في هذا المجال بالجماعات القروية والأحياء الحضرية المستهدفة وإلى مساعدكم الأقربين.

وبما أن هذه الدورة التكوينية تدخل ضمن المسلسل المسطر لضمان توفير شروط النجاح والاستمرار للمبادرة. وانطلاقاً من مسؤولية وزارة الداخلية في تتبع نشاط العمالات والأقاليم والجماعات، كان من الضروري على هذه الوزارة تنظيم هذه الدورة التكوينية، تنفيذاً لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أكد على ضرورة "إيجاد آلية ملائمة و متميزة تضمن استمرارية الموارد و تسهيل ونجاعة مساطر التنفيذ" انتهى كلام جلالة الملك.

ويبقى الهدف من هذا التكوين هو توجيه القدرات والمهارات التدبيرية على الصعيد المحلي في مجالات تدبير المشاريع الاجتماعية، ومحاربة الفقر وتحديد الأنشطة المدرة للدخل القار، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاجتماعية.

وحتى يبقى عطاء هذا التكوين مستمرا وموازيا لتنفيذ أهداف المبادرة، ستنظم دورات تكوينية بكيفية دورية تهدف إلى تبادل التجارب

واستكمال الخبرة لفائدتكم على الصعيد المركزي ولفائدة باقي أطر الأقسام الاجتماعية على المستوى الجهوي.

كما سيشمل هذا البرنامج تكويننا لفائدة أعضاء اللجان المحلية بهدف تزويدهم بالأدوات والتقنيات التي تمكنهم من تحديد الحاجيات الاجتماعية الضرورية وإعداد المشاريع الاجتماعية وفق برامج مدققة تركز على التشاور الواسع والاستغلال الأمثل للمؤهلات التي تتوفر عليها كل جهة.

وسيقوم بتنشيط وتأطير هذه الندوات التدريبية نخبة من الأساتذة والخبراء المختصين وشخصيات من المجتمع المدني مشهود لها بالخبرة والتجربة الميدانية في هذا المجال.

وستبادر هذه الوزارة بالإعلان عن طلب المشاركة موجه لكافة الخبراء والفاعلين الجمعويين والجامعات بهدف خلق شبكات جهوية للخبراء والمختصين في مجال التنمية البشرية توضع رهن إشارة الفاعلين المحليين عند الحاجة

حضرات السيدات والسادة

في ختام هذه الكلمة أتمنى أن تستجيب هذه العمليات التكوينية للحاجيات الملحة في تدبير الشأن الاجتماعي، وأن ترقى إلى مستوى تطلعات

وانشغالات المستفيدين منها حتى نصل إلى المبتغى المنشود منها.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الحاضرين، وأخص بالذكر السادة الأساتذة والمحاضرون وفعاليات النسيج

الجمعي وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البرنامج الوطني النبيل. كما أهناكم على اختياركم للمساهمة في هذا الورش الوطني الهادف والمستمر.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للسيد الجنرال دوبريكاد ميلود إيبورك، مدير مدرسة استكمال تكوين الأطر وللطاقم المساعد له على تعبئتهم لإنجاح هذا البرنامج الهام.

وفقنا الله جميعا وكل أعمالنا بالتوفيق والسداد تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأقر عينه بولي العهد صاحب السمو الملكي مولاي الحسن وشد أزره بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.